اعتباره «أزمة وطنية عامة»، حيث لم يعد بمقدور الشعب المصري ولا السلطات الحاكمة التعايش ضمن الشروط السائدة آنذاك. ويكفي ان يعلم المرء ان أربع وزارات تعاقبت على مصر في فترة الشهور الستة التي سبقت قيام الثورة ليدرك ان الازمة كانت بلغت ذروتها على الصعيد الرسمي[١]. أمّا على الصعيد الشعبي، فقد فقدت السلطات سيطرتها على الشارع المصري، الذي صبّ جام غضبه على الاوساط الحاكمة وعلى الوجود العسكري البريطاني في قناة السويس[٢].

شكّل هذا الوضع، على ما يبدو، الخلفية الحقيقية لتحرك الضباط الأحرار للاطاحة بنظام الملك فاروق. فيما لعبت فضيحة الاسلحة الفاسدة، التي كانت بحوزة الجيش المصري، ابّان حرب فلسطين، وكذلك نتائج الحرب، دوراً ثانوياً أضاف الى تحرّك الضباط الاحرار أسباباً أخرى للمضي قدماً في خطتهم الانقلابية. وأشار عبدالناصر في كتابه «فلسفة الثورة» الى نقاشات حول شؤون مصر الداخلية، دارت بينه وبين رفاقه عندما كانوا محاصرين في منطقة الفالوجة في أثناء الحرب، خلاصتها أن مصر هي الواجب الاول للجنود المصريين. يقول عبدالناصر في الكتاب المذكور: «كنا نقاتل في فلسطين، لكن أحلامنا كانت تتمحور حول مصر. كانت المعركة موجهة مع العدو في كمائنه، فيما قلوبنا تحوم حول وطننا (مصر) الذي تركناه في حراسة الذئاب»[٣]. ووصف عبدالناصر مصر في مكان آخر من الكتاب بأنها «فالوجة أخرى على نطاق أوسع... وما يحدث لنا في فلسطين ليس الّا صورة مصغّرة لما يحدث في مصر»[٤].

وعندما تسلّم الضباط الاحرار مقاليد الحكم في مصر عشية الثالث والعشرين من تموز (يوليو) العام ١٩٥٢، لم يكن الصراع مع اسرائيل قد طرح كأولوية على جدول أعمالهم. فقد احتلت مسألة الاصلاح في مصر مرتبة الاولوية بالنسبة لمجلس قيادة الثورة. وهذا ما كان عبدالناصر أوضحه في حديث صحافي أجراه معه كيث ويلوك جاء فيه: «ان أي معركة عسكرية مع اسرائيل سوف تعيق عملية الاصلاح في مصر، والحكومة قالت بأن الاصلاح هو مبرر وجودها»[٥]. على ان فلسطين كانت واحدة من ثلاث قضايا حازت على اهتمام الضباط الاحرار، الّا انها، في تقدير ويلوك، كانت الاقل أهمية بينها[٦]. وحتى مطلع العام ١٩٥٤، غابت فلسطين عن خطابات قادة الثورة وتصريحاتهم، بمن فيهم جمال عبدالناصر. وكان واضحاً انهم تجنّبوا التطرّق الى هذه المسألة أو الاتيان بأي قول أو فعل من شأنه ان يفسّر على انه استفزاز لاسرائيل. وهذا ما أكده احمد حمروش في كتابه الذي أرّخ لثورة ٢٣ يوليو، عندما أشار الى ان تصريحات الجانبين، المصري والاسرائيلي، اتسمت، في تلك الفترة، باللهجة الهادئة والسعي الى عدم التورّط في وضع عدائي. وقد تطوّرت هذه اللهجة، بعد فترة وجيزة، الى اتصالات سرية أو شبه علنية بين عبدالناصر ورئيس وزراء اسرائيل آنذاك، موشيه شاريت. وأضاف حمروش، بأن الظرف كان ملائماً لحل سلمي بين مصر واسرائيل، حيث أبدى شاريت استعداداً للتفاهم مع العرب، لكن مجلس قيادة الثورة لم يستطع التغاضي عن نقطتين أساسيتين، هما: ضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر بشكل كامل، ومشكلة التهجير القسري لشعب فلسطين[٧].

على ان تلك الاتصالات لم تؤد الى نتيجة ملموسة بسبب الضغوط الاميركية على مصر، التي كان نهجها الاستقلالي يزعج صانعي القرار في الولايات المتحدة الاميركية. وكان من النتائج المباشرة لهذا الانزعاج الاميركي أنْ أُجري تعديل فوري في الوزارة الاسرائيلية، تسلّم على أثره، دافيد بن ـ غوريون، (رجل الخيار العسكري) منصب وزير الدفاع.

نقطة تحوّل

جاء صعود بن ـ غوريون الى السلطة في اسرائيل بمثابة نقطة تحوّل في العلاقة بين